كلمة معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير التغير المناخي والبيئة – رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة
في "مؤتمر المحيطات"

نيويورك: 5-9 يونيو

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أعبر عن سعادة بلادي بالمشاركة في هذا المؤتمر الذي ينعقد اليوم بالتزامن مع احتفالاتنا بيوم البيئة العالمي واليوم العالمي للمحيطات، بمشاركة دولية واسعة من أجل دعم تنفيذ الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس

ظلّت البيئة البحرية هي البيئة الأهم بدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد لعبت دوراً هاماً في حياتنا، إذ كانت نافذتنا على العالم الخارجي وصلة الوصل الرئيسية به، ومصدر الرزق الرئيسي لشريحة واسعة من السكان الذي اعتمدوا في معيشتهم على صيد الأسماك واللؤلؤ. ومع اكتشاف النفط في النصف الثاني من القرن العشرين اكتسبت بيئتنا البحرية المزيد من الأهمية؛ نتيجة لتحولها إلى قاعدة لثروات اقتصادية هامة، علاوة على ما تضمه من تنوع بيولوجي غني، وما توفره من خدمات في مجال النقل وتحلية المياه والسياحة والترفيه وغيرها. وتوزعت جهودنا في هذا المجال على ثلاثة مسارات رئيسية شملت: حمايتها من التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى، والمحافظة على النظم الإيكولوجية للبيئة البحرية، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه التغيرات المناخية والتكيف معها.

ففي مجال حماية البيئة البحرية من التلوث، قمنا منذ عام 1999 بوضع إطار تشريعي شامل يتضمن معايير وضوابط لمنع تلوث البيئة البحرية من الأنشطة والوسائل البحرية ومن المصادر البرية المختلفة، وتعزيز قدرات الاستجابة في الحالات الطارئة، وتطوير آليات رصد ومراقبة التغيرات في البيئة البحرية باستخدام أحدث التقنيات وأفضل الممارسات، والتنسيق في هذا الشأن مع الدول المشاطِئة للخليج العربي من خلال المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ومع المنظمات والهيئات الدولية المختصة.

وعلى الرغم من ازدياد حركة النقل البحري في منطقة الخليج العربي، والنمو السكاني والنشاط الاقتصادي الذي يتركز معظمه على الشريط الساحلي، إلاّ أننا لم نشهد في السنوات الأخيرة حوادث تلوث كبرى، في إشارة الى سلامة الإجراءات التي نتبناها على الصعيد الوطني والإقليمي.

وفي ضوء التناقص المستمر في مخزون الثروة السمكية نتيجة النمو السكاني والاقتصادي وتغير أنماط المعيشة، فقد واصلنا تكثيف جهودنا لحماية هذا المخزون وتنميته، وذلك من خلال التنفيذ الأمثل لقانون حماية الثروات المائية الحية الصادر عام 1999، وتشديد التدابير المتعلقة بالتصدي لممارسات الصيد غير المستدامة بما في ذلك الصيد المُفرط والجائر عبر أدوات تنظيمية تستند إلى أفضل العلوم والممارسات، وعبر حملات توعية تستهدف قدر أكبر من المشاركة الإيجابية للمجتمع وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

أما على صعيد استعادة الأرصدة السمكية وفق ما تدعو إليه الغاية 14-4 فقد انصبت جهودنا في هذا المجال على زيادة الاهتمام بصناعة استزراع الاحياء المائية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في هذه الصناعة التي يقودها مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية بقدرته الإنتاجية البالغة خمسة عشر ملايين أصبعية من الأسماك المحلية سنوياً. بالإضافة إلى حماية المناطق البحرية التي تُشكّل ملاذات آمنة للأسماك والأحياء البحرية، خاصة المهددة بالانقراض كالسلاحف البحرية التي نمت أعشاشها بنسبة 66% ما بين عامي 2010 و 2016، وأبقار البحر التي تحتضن بلادي حوالي 40% منها، لتكون بذلك ثاني أكبر موئلٍ لتجمع أبقار البحر في العالم بعد استراليا بتعداد يصل الى حوالي 3000 حيوان. ولعله من المناسب الإشارة هنا إلى أننا ندير بقدر كبير من الكفاءة والفاعلية شبكه من المحميات البحرية المعلنة رسمياً يزيد عددها على 43 محمية، منها خمس عشرة محمية بحرية تزيد نسبتها على 12% من مساحة المناطق البحرية والساحلية في الدولة، لتتجاوز بذلك النسبة المحددة في الغاية 14-5 وتستبق الإطار الزمني المحدد. وقد أهلت النجاحات التي حققناها بلادي لاحتلال المرتبة الأولى على المستوى العالمي في معيار المحميات البحرية ضمن مؤشر الاستدامة البيئية منذ عام 2012.

إلى جانب ذلك فقد عملنا على تأهيل المناطق البحرية المتضررة بفعل الظواهر المناخية، وذلك من خلال تطوير سلالات من المرجان المقاومة للمناخ واستزراعها، والتوسع في زراعة أشجار المانجروف (القرم) التي ازدادت مساحتها بأكثر من 70 بالمئة ما بين عامي 1990 و 2013، بالإضافة إلى حماية مناطق الأعشاب البحرية والسبخات الملحية كجزء من المشروع الوطني للكربون الأزرق، وإقامة موائل صناعية بمواد صديقة للبيئة في أهم المناطق البحرية، وإدارة بعض المظاهر ذات الأثر السلبي كظاهرة المد الأحمر والأنواع الغازية في إطار خطط وطنية متكاملة. وقد بدأت بوادر تعافي حالة المصايد والتحسن في مخزونات بعض أنواع الأسماك الاقتصادية بالظهور فعلاً، الأمر الذي يدفعنا الى التفاؤل بقدرتنا على استعادة قدر كبير من المخزون السمكي في السنوات القادمة.

السيد الرئيس

يمثل التغير المناخي أهم الضغوط التي تتعرض لها البيئة البحرية في بلادي وفي العالم على حد سواء. وأحد الجوانب المهمة للتغير المناخي يتمثل في قدرته على مفاقمة مشكلة تحمض المحيطات وما تنطوي عليه من آثار سلبية على النظم

الإيكولوجية البحرية، خاصة في ظل توقعاتٍ تشير الى إمكانية زيادة حموضة المحيطات بنسبة 150% بحلول عام 2050 نتيجة ازدياد مسببات التحمض، ومن بينها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

وانطلاقاً من إدراكنا للتأثيرات المرتبطة بتغير المناخ على المحيطات، فإننا نعمل جاهدين على التقليل من حدّتها عبر اتخاذ حزمة متنوعة من التدابير تتركز في مجملها على خفض الانبعاثات بشرية المصدر من جهة، وتعزيز مرونة النظم الإيكولوجية البحرية وقدرتها على الصمود من جهة أخرى، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والخطط الوطنية، في مقدمتها: الخطة الوطنية لاستدامة البيئة البحرية والساحلية، والخطة الوطنية للتنوع البيولوجي، واستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء التي تستهدف تحويل اقتصادنا إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون، واستراتيجية الإمارات للطاقة التي نستهدف من خلالها زيادة نسبة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة الوطني إلى 50 بالمئة بحلول عام 2050، بالإضافة إلى السياسة الوطنية لتغير المناخ التي نعكف على وضع اللمسات الأخيرة عليها في الوقت الحالي، مستندين في ذلك الى الحقائق العلمية وأفضل التقنيات والممارسات بالتعاون مع كافة المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وأود الإشارة هنا مرة أخرى الى مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية، الذي نعمل على تطويره ورفده بأحدث الموارد البشرية والتقنية لتحويله الى مركز رائد على المستوى الإقليمي والعالمي، وتعزيز مساهمته في توفير فهم أفضل للبيئة البحرية وتنوعها الإيكولوجي، بما يضمن إضفاء قدر أكبر من الحماية لبيئتا البحرية ومواردها الحية.

السيد الرئيس

ان حكومة بلادي إذ تجدد التزامها بالمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبحشد الخبرات العالمية لتسريع وتيرة الجهود الرامية الى المحافظة على صحة المحيطات وحيويتها وتعزيز دورها في التنمية المستدامة، فإنه يسرني اغتنام هذه المناسبة لتوجيه الدعوة الى كافة الوفود لمشاركتنا أعمال القمة العالمية للحكومات التي نتشرف باستضافتها في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 11-13 فبراير 2018، والتي ستناقش عبر منصة التغير المناخي أهم القضايا المتصلة بصحة المحيطات واستخدام مواردها على نحو مستدام.

مع أطيب أمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.